

التغيرات المصاحبة للثقافة الاستهلاكية في ظل العولمة

أ.د. زايري نصيرة

أستاذة محاضرة

المركز الجامعي "تيلابة"

الملخص:

فقر، بطالة، جهل، دمار، خراب وفوضى عارمة ارث اجتماعي تركه المستعمر الفرنسي للجزائر فكانت جهود الجزائر جهيدة لتدارك الأمر وتصليح هذا الإرث، فتوالت المراحل والتحولت الاقتصادية مرفوقة بتحولت اجتماعية أهدافها للحاق بالركب الحضاري، هذه التحولات سمحت بالانفتاح الاقتصادي مما دفع الكثير من المجتمعات بالانصهار في ثقافات جديدة جعلتها تنسلخ من هويتها وأصالتها في حين نجد مجتمعات تميز بين الثقافات المحلية والثقافات الزاحفة من مأكّل وملبس وفنون وذلك باتخاذ استراتيجيات تحافظ بها على خصوصياتها الثقافية وهذا ما اتخذته الجزائر في مسيرتها وقوامها. الكلمات المفتاحية: التغيرات الاجتماعية؛ الثقافة الاستهلاكية؛ العولمة؛ التحولات الاقتصادية.

مقدمة:

تلد الأوضاع الاقتصادية أثارا اجتماعية وسياسية وحتى ايدولوجية وثقافية على البناء الاجتماعي لأي مجتمع كان، وتقف فيما بعد كعائق أمام عمليتي التنمية والتطور الثقافي للمجتمع، هذه الوضعية خلقها المستعمر الفرنسي في الجزائر حيث عاش المجتمع الجزائري أوضاعا تاريخية متقلبة سلبا على جميع المستويات.

بعد الاستقلال وضعت الجزائر سياسة تنمية جديدة تهدف إلى تشجيع التطور الاستهلاكي باللجوء إلى الاستيراد من الخارج في شتى المنتجات الغذائية ما خلق نمط استهلاكي غربي جديد وأصبح المواطنون الجزائريون يتمتعون ويتلذذون بمختلف أنواع المنتجات والأطباق الغربية أو الشرقية كانت التي اكتسبها من مخلفات الاستعمار.

إن تاريخ الجزائر أكد بروز ثقافات دخيلة وترسيخ عادات وممارسات جديدة هذا الرصيد الثقافي عمل على تكوين ثقافة جديدة تكونت من الثقافات الأخرى المكتسبة من تعاقب الحضارات في المجتمع الجزائري، لهذا نجد أن العادات والقيم الاستهلاكية في الجزائر قد شهدت تغيرات خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية المتميزة بالانفتاح الاقتصادي وسيطرة الحضارة الغربية وظهور وسائل الإعلام والانترنت، لكن مع كل هذا إلا أن المجتمع الجزائري لم يتخلى عن قيمه نهائيا بل كان دائما يمزج بين العصرية والأصالة.

الوضع الاقتصادي الاجتماعي بعد الاستقلال:

في غضون الأربعة والخمسون سنة من استقلال الجزائر تبنت الجزائر خيارات سياسية واقتصادية واجتماعية عبر مراحل متتالية تماشيا مع الظروف الداخلية والخارجية الكائنة في كل مرحلة وتعد هذه الخيارات تجربة حية يجسد فيها المجالات التي يعمل بها من اجل الوصول إلى تحقيق الرفاهية والرخاء والتقدم والحق بركب الحضارة، إذ أقدمت السلطات إلى تغيير النظام الاقتصادي الذي كان قائما على النظام الرأسمالي قبل 1962 ليصبح نظاما اشتراكيا فأمتت من خلاله كل المؤسسات والثروات ومارست احتكارها على جميع الأنشطة الاقتصادية كما لجأت إلى إنعاش الاستثمارات لتحقيق التنمية واختارت الصناعة الثقيلة في مسيرتها التنموية، كما شيدت عدة مصانع لتعزيز القطاع الإنتاجي والاهم في كل هذا أن الجزائر لجأت لتدعيم مسارها التنموي إلى الاستدانة من الخارج حتى تتمكن من انجاز المشاريع الضخمة التي خططت لها في برامج التنمية الخاصة (بلقاسم سلاطنية، 2008، ص124). خلال فترة السبعينات كانت الأسواق المالية الدولية تتمتع بأسعار فائدة منخفضة إلى

جانب ارتفاع أسعار البترول الذي كان لصالح الجزائر التي طورت من خلاله قطاع المحروقات لتعتمد عليه في صادراتها خاصة في الثمانينات وذلك من اجل تحقيق إيرادات من العملة الصعبة لكي تستغلها في مختلف الجوانب الاقتصادية، لكن سرعان ما انقلبت الموازين، إذ ساد في هذه الفترة ارتفاع أسعار الفائدة التي نجم عنها ارتفاع عبئ المديونية الخارجية بالإضافة إلى انخفاض سعر البترول الذي كان يمثل اكبر إيرادات الدولة بالعملة الصعبة وبالتالي قلت المداخيل وبدأت الجزائر تتخبط في مشاكل اقتصادية واجتماعية جمة أهمها ضعف المدخول الأسري من جهة وغلاء المعيشة من جهة أخرى، ضف إلى ذلك فقدان بعض السلع الأساسية في بعض الأحيان وانعدام الخيارات السلعية آنذاك وظهرت أزمة السكن نتيجة الحراك الاجتماعي وكذلك البطالة نتيجة إهمال الجانب الزراعي والتوجه إلى الصناعة التي كانوا يرون فيها الربح السريع.

توالت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية سنة بعد سنة لكن الأفراد لم يحضو بنجاح اجتماعي كبير بمقدر الطموحات وهذا ما دفع بالدولة إلى تغيير سياستها من الاشتراكية إلى الرأسمالية الحرة، هذه الحرية الاقتصادية سمحت لبعض الأفراد بممارسة نشاطات مربحة بل سريعة الربح وهذا ما خلف أفراد جدد داخل المجتمع وفتحوا المجال لأبواب الإيرادات على مصرعها وزاد حجم السلع والخدمات المتبادلة فأصبحت الدولة الجزائرية تعج بالتعاملات والتعاونات الاقتصادية الواسعة النطاق بين الدول فظهرت سرعة الانتقال التكنولوجي ومنه برز إلى للظهور استعمار جديد وهو الاستعمار الثقافي بعد أن ولى زمن الاستعمار الجغرافي إلا أن هذا النوع من الاستعمار أي الثقافي يختلف

عن سابقة في الوسائل المستعملة إذ تتمثل هذه الوسائل أساسا في الغنى والأموال والنفوذ وبالموازاة الثورة الالكترونية وما رفقها من تطور سريع ومذهل، (عبير محمد عبد الخالق، 2007، ص 25 و 26).

العولمة وانعكاساتها على الثقافة الاستهلاكية:

إن العولمة ظاهرة قديمة وعمرها يرجع إلى القرن 16 مع ظهور النظام الرأسمالي العالمي وحتى قبله ولكن الشيء الجديد حاليا هو التطورات المذهلة الحاصلة في العالم وخاصة وسائل الإعلام والنظام الاقتصادي العالمي وأهم ما يميزه هو الهيمنة الثقافية وما تشكله من إرهاب ثقافي حضاري يتعارض مع طبيعة الإنسان، فثقافته الهيمنة تسعى إلى تفكيك الفرد من أسرته وأمته باسم الحداثة والتطور والتحرر وهذا ما يلزم الجميع الاستجابة لمبادئه والخضوع لها. (السيد يسن، 2008، ص 269).

لقد جاءت العولمة من أجل إحداث تغير ثقافي وصياغة ثقافة عالمية تسعى نحو دمج العالم في ثقافة واحدة، لذلك فبقدر ما يظهر عليه هذا المصطلح أنه بريء إلا أنه يحمل في طياته مصطلح مفخخ وغير بريء إذ أنه يحمل مضامين تبعث على الريبة والشك، مضامين تدل على أن هذا المفهوم المقصود منه الإقصاء والتهميش والسيطرة، بل أن له دلالات اقتصادية وسياسية وثقافية توحى نتائجها أن المستفيد الأول دون شك الدول الأكثر تطورا بينما الدول المتخلفة لن يكون حالها أحسن من السابق بل يزداد تدهورا نتيجة الهوة المعرفية والتكنولوجية التي تزداد يوما بعد يوم بين العالمين (عبد العالي دبله، 2011، ص 150).

فكثير من الباحثين يبدون نحو هذا المصطلح الكثير من المخاوف بل يرونه باعثا على القلق بحكم أن المستقبل في ظل العولمة غير مضمون وخاصة في المجال الاقتصادي والثقافي واعتبرت العولمة حتمية تاريخية لا مناص منها لكل الشعوب العالمية وان الحضارة القادمة ستأثر من دون شك بهذا الخطاب المهيمن (خطاب العولمة).

انطلاقا من هذا، هل يمكن اعتبار العولمة ظاهرة تحمي الخصوصيات الثقافية أم أنها ظاهرة تعمل على اغتصاب ثقافات المجتمعات؟.

من دون شك أن ظاهرة التبادل الثقافي ليست ظاهرة حديثة في تاريخ العلاقات بين الدول بل هي عملية تختلف وفق تطور المجتمعات وتتخذ أشكالا متنوعة تتوافق مع المرحلة التاريخية، ففي كل مرحلة من مراحل التطور الرأسمالي وتوسعه وسيطرته على باقي الدول كانت عملية التبادل الثقافي غير متكافئة والغلبة كانت دائما للثقافة الأقوى والمتمثلة في الثقافة الغربية (عبد الإله بلقزيز 1998، ص35).

لهذا تعد الأوضاع المتفاوتة في القوى الاقتصادية والتقنية وحجم المعرفة والتقدم العلمي تبين أن القوى الأقوى هي المحتكرة لإسرار ثورة الاتصال الحديثة والمتحركة في مسار المعلومات وحجم تدفقها (فتحي أبو العينين، 1995، ص327)، ومنه فان التطور المذهل لوسائل الاتصال يسمح لها بتحقيق ذلك بل وتنتشر في كل بقاع الأرض من دون مقاومة لأنها ثقافة تحمل في طياتها كل الثقافات الأخرى وبالتالي لا يمكن رفضها.

إن فكرة عولمة الثقافة هي في الحقيقة، عولمة نمط حياة واحدة فقط، لهذا يحق لنا أن نسميها الثقافة، إذ أن الانتشار الواسع لنمط الحياة الأمريكية يثبت لنا ذلك من مأكّل ومشرب ولباس وموسيقى....الخ.

هذا الانتشار الواسع للثقافة الأمريكية راجع للتطور السريع لوسائل الإعلام بشكل خاض والشركات العملاقة بشكل أساسي، فالعالم اليوم أصبح يهتف باسم الثقافة الاستهلاكية الأمريكية بالدرجة الأولى (كوكا كولا، ميكى ماوس والمنتجات الماكدونالدية)، لهذا أصبح يلتهم كل ما هو إنتاج أمريكي وينفر من كل إنتاج محلي وان دل هذا على شيء فإنما يدل على تراجع الخصوصيات الثقافية للثقافات المحلية وعدم غرس وزرع المفاهيم الوطنية في قلب المجتمع لهذا أصبح مفهوم السيادة الوطنية من مخلفات الماضي عند البعض وأصبح مفهومها رجعيًا وبالتالي فتحت الأبواب أمام مصطلح جديد هو الثقافة العالمية أو (العولمة).

وبالمقابل نجد البعض الآخر يجدون أنفسهم أمام إشكاليات ومعضلات خلفتها تعقيدات وأزمات الواقع المعاش ما يرض عليهم إيجاد تصورات فكرية اتجاهاها والانطلاق في معادلة إيجاد التوازن بين المعاصرة والهوية ومن هنا تظهر الحاجة إلى التفكير في إيجاد مخرج يحفظ الأصالة ويواكب العصرية في الوقت نفسه وفهم الواقع وتغييراته في ارتباطه بمسائل الهوية والتنشئة الاجتماعية. مظاهر تمسك المجتمع الجزائري بالقيم الاستهلاكية (نتائج الدراسة):

جدول 1: يبين الأطباق المحضرة يوم الجمعة

الأطباق المحضرة يوم الجمعة التكرار %

74,6	318	تقليدية
7	30	عصرية
16,9	72	مثل باقي الأيام
1,4	6	تقليدية + عصرية
100	426	المجموع

يشهد المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات سلسلة من التحولات في جميع مكونات بنائه الاجتماعي إذ انه تأثر كغيره بتلك الثورات الاتصالية والعلمية والمعلوماتية وتعرض للإغراق من المنتجات الفنية والإعلامية من ناحية والترويج التجاري للاستهلاك السلعي من ناحية أخرى وبالتالي اضغت على سلوك الفرد جملة من التصرفات والأدوار لم تكن موجودة من قبل في سياق النسيج الاجتماعي العام والذي ترتب عنه سلوكيات معاصرة، لكن مع كل هذا بقي كثير من الأسر الجزائرية متمسكة بموروثها الثقافي والاجتماعي وحتى الغذائي التقليدي، إذ تؤكد لنا المعطيات أن ما يقارب 75% من الأسر الجزائرية تفضل تحضير الأطباق التقليدية خاصة يوم تجتمع فيه الأسرة وتحديدا أيام الجمعة لان باقي الأيام الأخرى لا تكون الأسرة مجتمعة وبالتالي غالبا ما يستهلكون الوجبات السريعة التي أفقدتهم هذه اللمة الأسرية وتبعدهم عن الخصوصيات الثقافية لان أصل الوجبات السريعة ليست جزائرية (بيتزا، همبرغر، بانيني....)

وهذا ما جعل الأسر الجزائرية تفضل تحضير الأطباق التقليدية في الأيام التي تجتمع فيه الأسرة وهذا لأغراض عديدة وأهداف متنوعة أهمها تقوية

العلاقات السارية وترسيخ القيم الاستهلاكية في أعماق أفراد الأسرة وإبقاء الموروث الثقافي يتداول بين الأجيال.

جدول 2: يبين الأطباق المحضرة أيام المناسبات

الأطباق المحضرة أيام المناسبات	التكرار	%
أطباق تقليدية	384	90,1
أطباق عصرية	18	4,2
مثل باقي الأيام	-	-
تقليدية + عصرية	24	5,6
المجموع	426	100

لم تزل تعتمد الأسر الجزائرية على تحضير الأطباق الشعبية والتقليدية، كما يسميها البعض بشكل شبه يومي، كما يسميها البعض بشكل شبه يومي، كما تزين موائد الولائم والمناسبات من أعياد وأعراس بمأكولات تقليدية كالكسكسي، الشخشوخة والتريدة... الخ وهذا ما يؤكد لنا الجدول أعلاه إذ أن 90% من المبحوثين يؤكدون أنهم يحبذون تحضير الأطباق التقليدية أيام المناسبات أيا كانت، إلا أنه رغم تمسك الأسر على تحضير الأطباق التقليدية ورغم حفاظ المأكولات على مكوناتها إلا أن وسائل تحضيرها تعرضت للعصرنة هذا نتيجة التطور والتغير السريع التي عرفها المجتمع الجزائري، إذ لم تعد تجتمع الأسرة الكبيرة للتعاون في تحضير المأكولات في الولائم والمناسبات كما في السابق فقد باتت معظم الأسر تستعين بقاعات الحفلات بكل تجهيزاتها وبتحضير الحلويات خارج البيت وكذلك إحضار الطباخ وأعوانه وهذا ما يؤكد لنا بروز ظاهرة جديدة داخل المجتمع هو الاستهلاك

المظهري عند بعض الأسر، لكن هذا لا يمنع من أن الأسرة الجزائرية رغم ظهور سلوكات جديدة داخل المجتمع إلا أنه مازال محافظا على قيمه وعاداته الاستهلاكية.

جدول 3: يبين نوع سلع اللباس المختارة من طرف الأسرة.

نوع سلع اللباس المختار	التكرار	%
محلية	123	28,9
أجنبية	72	16,9
الاثنين معا	231	54,22
المجموع	426	100

إن الحاجة الاجتماعية مرتبطة بالحاجة الاقتصادية ارتباطا وثيقا وقد تنمو الحاجة الاجتماعية لدى الفرد لكثرة تعرضه للسلع وأخر مبتكراتها، كما يمكن أيضا للفرد أن يتأثر بالتقليد والمحاكاة، فكما هو معلوم أن الجزائر قد مرت بتحولات اقتصادية متعددة وفي كل مرحلة عاشت فيها الأسرة الجزائرية أوضاعا اجتماعية واقتصادية متماشية مع أوضاع البلاد فقد كانت الأسواق الجزائرية تتغذى من كل ما هو إنتاج محلي فحسب وهذا لمختلف احتياجات المستهلكين وما ميز المنتوجات هو محدودية الجودة فلم يكن المستهلك ينعم بكثرة الاختيارات ولا الجودة ولم يكن مسموحا في قانون الدولة آنذاك باستيراد بعض السلع (اللباس والأحذية) من الخارج، بقيت الأوضاع على حالها إلى أن جاءت مرحلة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الأجنبي أدى إلى التطور الملحوظ بالعديد من المستهلكين إلى تبين استهلاكهم وأذواقهم لذلك فمن المنطقي أن تتغير الثقافة الاستهلاكية لبعض الأسر وتباين النسب، فنلاحظ

أن 54% من المبحوثين يقتنون سلع مزدوجة بين ما هو محلي وأجنبي وان دل هذا على شيء إنما يدل على تنوع المنتجات داخل الأسواق التجارية كل حسب ذوقه وكل حسب مقدوره ثم تليها نسبة 28,9% من المبحوثين الذين يشترون السلع المحلية فقط نظرا لمعقولية أسعارها مقارنة بالسلع الأجنبية لكن هذا لا يمنع أنها تفضل السلع الأجنبية مقارنة بالسلع المحلية نظرا لجودتها العالية.

رغم كل هذا لا يمكن أن ننكر أن الثقافة الاستهلاكية قد تأثرت بالتغير الثقافي الذي عرفه المجتمع الجزائري إلا أن القيم الاستهلاكية والخصوصية الثقافية مازالت حاضرة إلى يومنا هذا بدليل أن اللباس التقليدي مازال حاضرا عند كل الأسر الجزائرية، فلا تفوت مناسبة أو وليمة إلا ويحضر فيها اللباس التقليدي بمختلف أنواعه، فالعروس تتباهى بأنواع مختلفة من الألبسة التقليدية منها: العاصمي، الفرقاني والوهراني والسطايفي....الخ. والحضور أو المدعوين كذلك ينوعون من لباسهم التقليدي كل حسب منطقته أو ميوله.

الخاتمة:

إن فكرة العولمة أصبح واقعا نحياه كل يوم ويجب أن نتعامل معه كواقع مفروض علينا، لكن مع هذا يجب على الأقل أن نكون واعين بالآثار السلبية التي تفرزه هذه الظاهرة من اختراق ثقافي لأن الوعي يساهم في إيجاد آليات التصدي والدفاع عن المصالح والقيم الثقافية.

لهذا يجدر بنا القول أن العولمة والهوية والأصالة والثقافة كلها مفاهيم لا يجب أن تحتضنها دائرة الصراع بل قدرهم التكامل فاختلف الهويات والثقافات هو أساس العولمة وبقدر ما تكون هويات الشعوب مدعمة ومرتبطة

بمرجعيتها الثقافية تكون العولمة أكثر خصوبة فالإثراء المشترك من منطق الخصوصية من شأنه أن يعطي لمفهوم العولمة بعده الإنساني (عبد الباقي الهرماسي، 1999، ص 37).

وفي الأخير يمكن القول أننا لا يمكن أن نعزل أنفسنا عن العالم بحجة مخاطرة العولمة فهذا أسلوب لا يجدي المهم أن نكون واعيين برهانات العولمة وتحدياتها أي أننا لا يمكننا أن نعيش الاستثناء الثقافي وبالمقابل لا نقبل بالاعتصاب الثقافي.

فإذا كنا لا نستطيع أن نبدع فعلى الأقل يجب أن نقاوم وذلك بالحفاظ على قيمنا ومبادئنا وعاداتنا.

المراجع:

1. بلقاسم سلطانية، سامية حميدي، العنف والفقر في المجتمع الجزائري دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008.
2. عبير محمد عبد الخالق، العولمة وأثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
3. السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، 2008.
4. عبد الباقي دبله، مدخل إلى التحليل السوسيولوجي، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2011.
5. عبد الله بلقيز، العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة، مجلة المستقبل العربي، بيروت عدد رقم 229 مارس 1998.

6. فتحي أبو العينين، الثقافة العالمية، ملاحظات حول آليات الهيمنة، المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي، جامعة القاهرة، 1995.
7. عبد الباقي الهرماسي، العولمة والهوية الوطنية مجلة العربي، عدد 482- جانفي 1999.